

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

المناقشة التفاعلية

المتكلم الرئيسي: السيد مايك مور

موجز

من إعداد أمانة الأونكتاد. ليس وثيقة رسمية

أولا - البيان الرئيسي

جاء السيد مور برسالة دعم وتضامن من منظمة التجارة العالمية التي قال إنها تعاود السير على الطريق. وذكر أنه في الاجتماع الأول للمجلس العام الذي عقد في ٧-٨ شباط/فبراير، اتخذت مقررات إيجابية هامة وأبدى المشتركون في الاجتماع تصميمًا جديدًا على العمل معًا لجعل النظام التجاري القائم على القواعد يعمل من أجل جميع أعضائه، كبيرهم وصغيرهم، غنيهم وفقيرهم.

وأشار إلى أن التقسيم الجديد في العالم هو بين الإدراج والتهميش - بين أولئك الموجودين في داخل الاقتصاد العالمي الحديث وأولئك الموجودين خارجه، داخل البلدان وفيما بينها على السواء.

وأضاف أن الأونكتاد العاشر يتيح فرصة طيبة للتذكير بأن حرية التجارة، والتنوع الاقتصادي والاستثمار، وتنمية الموارد البشرية هي من بين العناصر الرئيسية التي تميز بين البلدان "النامية" حقا عن البلدان "المتخلفة" أو حتى "الماضية في التخلف". ولذلك فإن السياسة التجارية تؤدي دورها كجزء من سيناريو أوسع يكفل أن تعكس هذه

السياسة الأهداف الإنمائية بطريقة واقعية ومترابطة. وهذا هو السبب في أن القضايا المتصلة بالتنمية تتصدر برنامج العمل الجديد لمنظمة التجارة العالمية. وتتسم المفاوضات المتعلقة بالزراعة والخدمات بأنها ذات أهمية حيوية للمستقبل الاقتصادي للبلدان التي تمر بجميع مستويات التنمية.

ومما له أهمية حاسمة لمعظم البلدان النامية أن يجري تناول القضايا المتعلقة بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والمنافسة المتأتية من الإعانات الزراعية لدى البلدان الغنية وذلك من أجل مساعدة البلدان النامية على تنمية هياكلها التجارية الحالية وتنويع إنتاجها. وبالمثل، فإن الأسواق المفتوحة تكفل إتاحة مصادر توريد أكثر وبالتالي أمن غذائي أفضل، أكثر من إتاحة أسواق غذائية تتمتع بحماية مرتفعة.

كذلك، فإن تنمية وتنويع التجارة في الخدمات يمكن أن يحققا مكاسب كبيرة للبلدان النامية. ويدرك معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية أن المزيد من تحرير التجارة في الخدمات ليس قضية تقليدية من القضايا القائمة بين الشمال والجنوب. بل هو بالأحرى قضية يجب البناء فيها على التقدم المرموق الذي حققته بلدان نامية كثيرة في قطاع الخدمات، كما أنه يتيح فرصا هائلة.

وقال إن شروط السياسات المتحررة والمترابطة والأكثر استقراراً في مجال الخدمات - وما يصاحبها من تعبئة رأس المال الخاص والخبرة الفنية - إنما تشكل شرطاً مسبقاً لتحقيق إصلاحات تدعم الكفاءة في قطاعات الهياكل الأساسية الرئيسية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والتمويل والتأمين والنقل. فمن المحتمل أن تؤدي الإصلاحات في هذه المجالات إلى تحقيق مزايا على صعيد الاقتصاد كله، وأن تساعد خاصة في النهوض بالصناعات التي تتمتع فيها البلدان المعنية بقدرة تنافسية حقيقية ويمكن فيها أن تصبح أفضل اندماجاً في الأسواق الدولية.

وخارج نطاق هذه المفاوضات القائمة على ولاية، توجد أربعة مجالات ذات أولوية اتفق عليها أعضاء منظمة التجارة العالمية في المجلس العام. أول هذه المجالات هو أنه توجد مجموعة متكاملة من التدابير لمساعدة أقل البلدان نمواً. وأفضل طريقة لتناول مشاكل أقل البلدان نمواً هي أن يتحقق ذلك عن طريق استجابة متكاملة من جانب جميع المانحين والوكالات الدولية. وتتمثل أولوية أخرى في تحسين تمويل أنشطة التعاون التقني التي تتولاها منظمة التجارة العالمية وإضفاء الطابع المنتظم على هذا التمويل، وتطوير التعاون مع الوكالات الدولية الأخرى، بما فيها الأونكتاد، بشأن المساعدة التقنية. ثالثاً، توجد مسألة انقضاء الفترات الانتقالية في بعض اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وهي أقرب جانب من جوانب القضايا المعقدة المتصلة بالتنفيذ. ويجب تناول هذه القضايا الأوسع نطاقاً بطريقة محددة وإيجابية. وهذه القضايا تشمل الاهتمامات التي تتراوح بين الصعوبات التي تواجهها بعض البلدان النامية في تنفيذ الالتزامات الخاصة بجولة أوروغواي والحجة القائلة بأن بعض هذه الاتفاقات هي في صميمها في غير صالح البلدان النامية. ومن الممكن أن يوجد هنا نهج بناء يجمع بين الإجراءات العاجلة وإنشاء آلية لاستعراض قضايا التنفيذ.

وأخيراً، توجد قضية الإجراءات الداخلية لدى منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بالتشاور وصنع القرارات. وقد أصبحت هذه القضية بارزة للعيان قبل اجتماع سياتل وأثناءه حيث أحس عدد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الصغيرة، بمشاعر الاستبعاد أو التهميش. ويجب بصورة خاصة دعم مبدأ توافق الآراء الذي يدخل في صميم نظام منظمة التجارة العالمية - والذي يشكل ضماناً ديمقراطية أساسية.

ولم يعد بوسع العالم أن يتحمل انقساماً بين الشمال والجنوب أو نظاماً تجارياً يركز على المواجهة لا على التعاون. والصوت الأقوى الجديد للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية يعكس الحقيقة المتمثلة في عضوية متنامية كان جميع أحدث من انضموا إليها إما من الاقتصادات النامية أو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. كذلك فإنه يعكس وعياً متنامياً لدى البلدان النامية، حتى لدى أصغرهما، بأهمية النظام التجاري في آفاق تنميتها وحاجتها إلى أن يكون لها قولها في تطور هذا النظام.

وقد أثبتت اتفاقات منظمة التجارة العالمية بوضوح قيمتها على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة وسط الاضطراب الاقتصادي. فقد كفلت هذه الاتفاقات أن تظل الأسواق مفتوحة وألا يجري تضخيم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بعض الدول عن طريق قيام شركائها التجاريين بإحداث طفرة في الحمائية. بيد أن إبقاء الأسواق مفتوحة ليس أمراً كافياً. فإذا كان للبلدان النامية أن تنمو بالخروج من براثن الفقر، فإنه يجب إزالة الحواجز التي تعترض صادراتها. وهذا أمر معقول ليس فقط للبلدان النامية ولكن أيضاً، وهو مسألة حاسمة الأهمية، للبلدان الأغنى. فلا معنى للإنفاق على دعم تخفيف الديون إذا حدث في الوقت نفسه أن أعيقت إمكانية البلدان الأفقر بشأن تحقيق القدرة على تحمل الديون وذلك بفعل الافتقار إلى إمكانية وصول صادراتها إلى الأسواق. كذلك فإن من غير المعقول تكريس أموال المعونة للتعليم والهيكل الأساسية إذا كان لا يمكن تسويق المنتجات المتولدة عن هذه الاستثمارات. والتحدي المائل هو استخدام التجارة والاستثمار والأدوات الأخرى لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتخفيف الفقر والاستثمار المنتج بطريقة تحقق تغييراً في حياة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر.

إن العلاقة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية علاقة أساسية بالنسبة لمسألة التجارة والتنمية. وينبغي أن تشكل نموذجاً أساساً لتعاون أوسع نطاقاً وأكثر فائدة بين جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية، ينفع الناس الذين تتمثل مهمتنا في خدمتهم. ويمكن استخدام الخبرة الفنية المشتركة بين الأونكتاد والمنظمة لتوسيع نطاق البحث التطبيقي ليشمل القضايا التجارية والانمائية مثل الخدمات والتجارة والسلع الأساسية والمصنوعات. وهناك أيضاً حاجة إلى توثيق التعاون بين المنظمة والأونكتاد ومنظمات أخرى في رسم السياسات وإسداء المشورة لضمان وضع جدول أعمال إيجابي حقا يمكن أن يساعد البلدان النامية وشعوبها على الاندماج تماماً في الاقتصاد العالمي. ويجب أن يكون التنسيق بين المنظمات الدولية عملية تنطلق من الأسفل إلى الأعلى وتشمل كل جانب من جوانب مساعيها المشتركة.

المناقشة التي تلت ذلك

تناول عدد من الأسئلة المطروحة خلال المناقشة احتمالات عقد المؤتمر الوزاري للمنظمة مرة أخرى وبناء الثقة فيما يخص هذه المسألة؛ وإصلاح المنظمة فيما يتعلق بإجراءات عملية اتخاذ القرار فيها وشفافية هذه العملية ومشاركة الجميع فيها؛ والصعوبات المتصلة بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي؛ ومنح أقل البلدان نموا فرصا هامة للوصول إلى الأسواق؛ والطابع العالمي للمنظمة.

وشددت المناقشات على ضرورة انتشار مليار شخص من الفقر مع أخذ التزامات المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال التسعينات في الاعتبار. ورئي أن على الأونكتاد العاشر أن يتطرق إلى التغييرات اللازمة في التجارة والاستثمار للتصدي لهذا التحدي. ورأى البعض أن من اللازم أن تكون جولة المفاوضات التجارية الجديدة جولة بشأن التنمية تدر فوائد حقيقية على جميع البلدان النامية، وأن معارضة تنظيم جولة جديدة لا يخدم مصالح الفقراء والبلدان النامية. إن التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي تهيمن على مفاوضات "الغات" منذ عام ١٩٤٨ تدرك ضرورة أن تشرك البلدان النامية في جولة جديدة وتضمن لها مكاسب كبيرة. ولاحظ البعض أن فشل مؤتمر سياتل لا يعزى إلى انقسام بين الشمال والجنوب وإنما إلى خلاف بين بلدان الشمال.

ورئي أن البلدان النامية تنتظر إلى المنظمة نظرة سلبية لعدة أسباب؛ فهذه البلدان تعقد التزامات (بما في ذلك التزامات في مجالات جديدة) من غير القيام أولا بالنظر فيما إذا كانت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية قادرة على تحمل هذه الالتزامات. فضلا عن ذلك. وضعت قواعد المنظمة مع أخذ مصالح البلدان الصناعية في الاعتبار وطبقا لنظمها القانونية. وهناك الكثير من أدوات السياسة الإنمائية التقليدية التي كانت تستخدمها البلدان المتقدمة والبلدان النامية المتقدمة أصبح الآن غير متماش مع قواعد المنظمة. ويوجد احساس حقيقي بأن بعض نظم المنظمة تقوض المصالح الإنمائية للبلدان النامية وأن من اللازم إدخال تعديلات على اتفاقات جولات أوروغواي لضمان خدمتها لهذه المصالح لا تقويضها لها. ويشمل ذلك معالجة الشواغل المتصلة بالتنفيذ.

وقدمت عدة اقتراحات بشأن تدابير بناء الثقة. وينبغي أن تكون اجراءات المنظمة اجراءات يشارك فيها الجميع وأكثر شفافية وفعالية كي تحقق أكبر فائدة لأكثر عدد. وينبغي أن تنفذ المبادرة الرامية إلى إعفاء منتجات جميع أقل البلدان نموا من الضرائب وعدم إخضاعها لنظام الحصص عند دخولها إلى أسواق البلدان المتقدمة. وينبغي لأغنى البلدان أن تتصدى للصعوبات التي تواجهها البلدان النامية سواء بتيسير الوصول إلى الأسواق، بالنسبة للمنسوجات والألبسة مثلا، أو عند منح معاملة خاصة وتفضيلية. وينبغي للمنظمة والأونكتاد أن يقدموا مساعدة في هذا المجال. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تكون معتدلة في اللجوء إلى إجراءات تسوية النزاعات أو تمنح إعفاءات عند معالجة الصعوبات التي تواجه في الفترات الانتقالية وغيرها من صعوبات التنفيذ. وأخيرا يجب عليها أن تصمم ردا مرنا وإيجابيا على طلبات البلدان النامية فيما يخص المسائل المتصلة بالمنسوجات والزراعة ومكافحة الإغراق والتنفيذ. وإذا فشلت جولة المفاوضات التجارية المقبلة في تحسين الفرص فسيواصل التاريخ والاقتصاد العالمي مسيرتهما ويخسر الفقراء خسارة قد تكون دائمة

وتم التأكيد على أن البلدان النامية تحتاج إلى استثمارات ضخمة، لا سيما في مجال الهياكل الأساسية، بغية تهيئة الأوضاع اللازمة للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. ولا يمكن الحصول على هذه الاستثمارات إلا من القطاع الخاص. ولا يمكن أن تعتمد البلدان النامية على المساعدة الإنمائية الرسمية وعلى مواردها الخاصة إذ إنها ضئيلة بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وأعرب عن القلق إزاء التوزيع غير المتساوي للاستثمارات الدولية. وأشار أيضاً إلى أنه على القطاع العام أن يهيئ الأوضاع الصحيحة، بما فيها الأوضاع اللازمة لجذب الاستثمار وتنظيمه، مثل توفير بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها، وهياكل أساسية يُعَوَّل عليها، ومؤسسات، ونظم قانونية، وهي أمور تحفز بدورها الاستثمار المحلي.

وأيد بعض المندوبين فكرة عقد جولة جديدة شاملة تتناول مسائل تتصل بالاستثمار، والمنافسة، والمشتريات العامة. واعتُبر، في هذا السياق، أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق معقول بشأن الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل وضع سياسة في مجال المنافسة شرطاً مسبقاً لكفالة وصول فوائد الاستثمار إلى الفقراء. وتم التأكيد أيضاً على ضرورة وضع قواعد بشأن المنافسة في منظمة التجارة العالمية، يمكن أن تعمل أيضاً كسلاح ضد الفساد، بما في ذلك في المشتريات العامة.

وأشير إلى أن المسائل الوارد ذكرها أعلاه تحتاج إلى حلول قبل بدء جولة جديدة. ولا يزال الشعور العام يقاوم فكرة عقد جولة جديدة شاملة على الرغم من أنها ستحقق مكاسب. ويمكن للأونكتاد العاشر أن يحقق توافق آراء جديد فيما بين البلدان النامية من أجل المطالبة بقواعد جديدة للتجارة والاستثمار تكون أكثر إنصافاً ودعماً للفقراء.

وأكد كثير من المشاركين على دعمهم لنظام تجارة متعدد الأطراف يركز على القواعد ويحمي مصالح جميع الأعضاء على أساس مجموعة منصفة من القواعد، بصرف النظر عن كون العضو قوياً أم لا. ورئي أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة تدخلية للغاية لديها ضوابط واجبة الإنفاذ، مثل الإعانات، والمعاملة غير التمييزية لمقدمي الخدمات الأجانب، وحقوق الملكية الفكرية، والتي كانت تعامل حتى الآن على أنها تدخل في نطاق عملية رسم السياسات المحلية. كما وجهت نداءات إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية لكي يتخذ خطوات من أجل إيجاد حلول مجدية لأوجه عدم الإنصاف وللاختلالات القائمة في اتفاقات شتى، وذلك عن طريق الإثراء عن محاولات توسيع جدول أعمال منظمة التجارة العالمية بشكل مفرط.

وإن المحاولات المستمرة لتوسيع نطاق جدول أعمال منظمة التجارة العالمية (مثلاً عن طريق إدراج المسائل المتعلقة بالاستثمار والمنافسة ومسائل غير تجارية مثل معايير العمل)، تتجاهل الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ جولة أوروغواي. ويبدو أن القوة الدافعة وراء جدول أعمال منظمة التجارة العالمية هي مصالح المؤسسات المتعددة الجنسيات وليست الاعتبارات المتعلقة بالإنصاف (وعلى سبيل المثال، ذهب اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى حد أبعد مما ينبغي بكثير في صالح الأرباح الخاصة). ولذلك، يجب إقامة توازن بين الحقوق والالتزامات، بما في ذلك فرض ضوابط على المؤسسات المتعددة الجنسيات. ورأى بعض

المندوبين أن النهج الذي تتبعه منظمة التجارة العالمية أصبح قانونياً بصورة متزايدة كما يتضح من آلية تسوية المنازعات لدى المنظمة. غير أن مندوبين آخرين ذكروا أمثلة عن بلدان صغيرة استفادت من النظام القائم على أساس القواعد عن طريق النتائج المرضية المترتبة على إجراءات تسوية المنازعات. والتدابير المتعلقة بوصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق ينبغي الإعلان عنها قبل فترة طويلة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الوكالات الست الأساسية بتنشيط الإطار المتكامل لتعزيز قدرات أقل البلدان نمواً المتصلة بالتجارة وذلك بغية كفالة تنفيذ خطة العمل الجديدة الشاملة. وتم الاتفاق على أن العولمة لا يمكن أن تتجح إلا مع وجود شبكات أمان مناسبة.

وأشير أيضاً إلى أن منظمة التجارة العالمية تفتقر إلى الطابع العالمي، إذ لا يزال ٥٠ بلداً خارج نظامها، وإلى أن منظمة حصرية لا يمكن أن تؤدي إلى عولمة شاملة. ولا ينبغي إعاقه الانضمام لأسباب سياسية، ولا ينبغي فرض أية شروط على طالبي الانضمام تتجاوز تلك المطلوبة من الأعضاء.

وأخيراً، اقترح تعزيز تضافر أسباب التعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد من أجل إنشاء هيكل إنمائي جديد. وعملية بناء القدرات مطلوبة للتصدي للمشاكل المتعلقة بالتنفيذ الناجمة عن التعقد التقني لاتفاقات التجارة. ويُعترف ببرامج الأونكتاد في هذا الميدان وبتكاملها مع منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يعمل الأونكتاد كمركز فكري وأن ينسق البحوث والتحليل المتعلقة بترابط السياسات وتقديم المساعدة التقنية بغية كفالة اندماج البلدان النامية على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي.

وأعرب السيد مور، في رده على ذلك، عن امتنانه للدعم المالي المقدم من هولندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، من أجل برامج المساعدة التقنية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وحث البلدان الأعضاء على إيداء المزيد من المرونة، خاصة فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالعمل، والزراعة، ومكافحة الإغراق، والاستثمار، والمنافسة، وذروات التعريفية الجمركية. وأكد على أهمية بناء الثقة، وذلك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكذلك فيما بين البلدان المتقدمة، واعترف بأهمية الإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بإصلاح منظمة التجارة العالمية، أكد على ضرورة الإبقاء على مبدأ توافق الآراء في عملية صنع القرارات في المنظمة. وأشار إلى أن الأونكتاد العاشر يمكن أن يكون مثلاً تحتذي به اجتماعات منظمة التجارة العالمية في المستقبل، وذلك من الناحية التقنية (مثل استخدامه للتكنولوجيات الحديثة) ومن الناحية الموضوعية من حيث طابعه المتعلق ببناء الثقة وتحقيق توافق الآراء. وأخيراً، أكد السيد مور على أن منظمة التجارة العالمية منظمة يوجهها أعضاؤها. ويجب الاتفاق، بتوافق الآراء، على مسائل الإصلاح، والتغييرات في العضوية، وجدول أعمال جولة جديدة من المفاوضات التجارية.